دور الحركة العمالية والنقابية في النـــضـــال من أجل الاستقلال الوطني

الحركة العمالية والنقابيــة في قلب العمل الوطني

رافق قيام الحركة العمالية والنقابية نشوء أحزاب وجمعيات لم يكن هدفها منذ البداية تجنيد الجماهير لخوض النضال الحاسم للتخلص من الحكم الاستعماري بقدر ما عبرت تلك الأحزاب عن مطالبها السياسية في تقرير مصير عدن والمحميات آنذاك ولم تنطلق هذه المطالبة بمبدأ تقرير المصير من رؤية وطنية شمولية تخدم بالأساس وحدة الأرض والشعب اليمني بقدر ما عبرت عن طموحات الاستعمار والقوى الطبقية الموالية لسياسته الرامية لإبقاء سيطرته الاقتصادية والعسكرية لمدى أطول تحت شعار "استقلال شكلي" كانت السياسة البريطانية تسارع فيه وتضع خططه ومشاريعه بدءاً من الحكم الذاتي لعدن ومروراً بمشروع اتحاد عدن والمحميات وانتهاءً بقيام الاتحاد الفيدرالي للجنوب العربي.

عبدالرزاق شائف

لقد استهدفت بريطانيا بسياستها تجاه وحدة عدن والمحميات خلق كيان مستقل عن اليمن، وضمن هذه السياسة أخذت بريطانيا تحيي حلفاءها من العملاء والمستوزرين والأمراء والسلاطين لخلق مثل هذا الكيان السياسي الذي فرضت قيامه في فبراير 1959م كخطوة أولى لوضع البلاد والقوى السياسية والمعارضة الوطنية أمام الأمر الواقع للتفاوض لنيل الاستقلال.. لكن هذه اللعبة الخطيرة لم تنطل عن الشعب اليمني وقواه الوطنية الخيرة ولذلك فقد نهضت الحركة العمالية في مقدمة القوى والعناصر الوطنية لشجب ومعارضة هذه اللعبة منذ البداية، فقد رفضت مشروع الحكم الذاتي لعدن ورفضت أيضا مشروع قيام اتحاد الجنوب العربي ولذلك رفعت الحركة العمالية شعار جلاء الاستعمار كمبدأ وشرط وشعار الوحدة اليمنية وشعار الوحدة العربية.

أمام هذا الصراع السياسي الذي اشتد غـاوره وتطور في الخمسينات وتباينت رؤية الأحزاب السياسية والفئات والطبقات في مجال النضال السلمي والمعارضة السياسية للمشاريع البريطانية بشأن تقرير المصير ومثلت فترة الخمسينات مرحلة صراعات حادة في اتجاهات المعارضة السياسية للوجود الاستعماري ولطمح الانجليز بالسيطرة سلطوني وهو مرحلة خصبة من النضال السلمي للحركة العمالية والحركة الوطنية اليمنية ويمكن إيجاز هذا الصراع في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

1/ الاتجاه الانضمامي:

الذي مثلته التنظيمات السياسية الأولى وهي الجمعية العدنية وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي، فقد رفعت قيادة الجمعية العدنية شعار "عدن للعدنيين" وطالبت بالحكم الذاتي لعدن وقيادة هذه الجمعية كانت تمثل مصالح البرجوازية وكبار الموظفين واستمدت شعبيتها من هذه الفئة الحصول على امتيازات طبقية لتصبح في قمة الحكم الذاتي لعدن، بينما كانت قيادة الرابطة تمثل مصالح كبار الاقطاعيين والتجار ورفعت شعار "وحدة عدن والمحميات"، ومن ثم رفعت الرابطة وحدة الجنوب العربي.

لقد مثل هذان الحزبان اتجاها واحدا مع اختلاف المطالبة بالاستقلال فالجمعية كان همها الأول ان تقتصر المطالبة بالاستقلال الذاتي لعدن، وحزب الرابطة طوره الاتجاه بدعوته لوحدة كافة مناطق الجنوب.. وقد تجلى هذا الاتجاه اتفاق قيادة الحزبين على أنكار وحدة الأرض والشعب اليمني.. وهذا كان يعني بالأساس الاستجابة المباشرة مع مخطط السياسة البريطانية في تقرير مصير المنطقة وخلق كيان مستقل ومنفصل عن اليمن.

2/ الاتجاه الوحدوي:

مثل هذا الاتجاه مناقض لاتجاه الجمعية العدنية وحزب الرابطة وتجلى بظهور الجبهة الوطنية المتحدة التي ضمت المعارضة الشعبية للسياسة البريطانية تمثلت بالنقابات الناشئة والاتحاد اليمني وفئات الشباب والمثقفين.

رفعتْ الجبهة الوطنية المتحدة شعارات وحدة الشعب اليمني وعملت على تحريض العمال للمطالبة بتأسيس نقابات عمالية لهم تحميهم من جشع الشركات الاحتكاريه وطالبت بمقاطعة الانتخابات في المجلس التشريعي في ديسمبر عام 1955م بسبب حرمان أبناء الشطر الشمالي المتواجدين في عدن من حق التصويت أو الترشيح في تلك الانتخابات بصفتهم أجانب حسب ادعاء السلطات الاستعمارية.. ولاقى شعار وحدة التراب اليمني والشعب اليمني استجابة كبيرة من جانب جماهير الشعب اليمني. وكان شعار الوحدة اليمنية في ظل تلك التغيرات في الظروف المحلية اليمنية والعربية المحاولة الأولى لتوجيه المهمات الوطنية وحشد طاقات الجماهير اليمنية للنضال الوطني ضد الاستعمار وشركائه الاحتكارية والجبهة الأجنبية لعدن.. وضد الحكم الإمامي الكهنوتي.

وكان منبع هذا الاتجاه الذي رفعته الجبهة الوطنية المتحدة القاعدة العمالية العريضة والنقابات الناشئة ومحظي هذا الاتجاه بتأييد شعبي عام وكانت قيادة الجبهة الوطنية حينها قد ضمت عناصر برجوازية صغيرة وعمال وعناصر إصلاحية مثقفين وطنيين، وكان خطها إصلاحي هي الأخرى مع الفارق بتغيير الشعار فقط واستبدلت النضال السياسي السلمي وجذت العمال في الإضرابات والمظاهرات لترتقي إلى مستوى أحزاب المعارضة الأخرى وللتفاوض في محادثات الاستقلال السياسي، وقد احتلت بعض قيادة الجبهة الوطنية المتحدة مكان الصدارة في تأسيس الحركة النقابية وتجلى هذا الموقف من خلال تبوءها لقيادة العمال السابق في 1956م وبسبب رفع الجبهة الوطنية شعار الوحدة اليمنية تعرضت بعض عناصرها لملاحقة السلطات البريطانية، ونفي واضطهاد أبرز عناصرها ولعدم تجانس القوى المؤيدة للجبهة الوطنية المتحدة فقد انحصر شعار الوحدة اليمنية في الحركة النقابية وغدا شعار الحركة العمالية في المعترك السياسي لمقاومة الأحزاب الانضمالية والمعارضة للسياسة البريطانيّة.. إلى جانب ذلك مقاومتها للرأسمال الاحتكاري وانتزاع المطالب الاقتصادية وحقها في تحديد ساعات العمل وتحديد أجور عمل عادلة.

3/ أما الاتجاه الثالث:

فقد تجلت معالمه الأولى بظهور أحزاب البرجوازية الصغيرة التي تواجدت في عدن ومثلت حالة نهوض ثورية جديدة للحركة التحررية الوطنية اليمنية، وكانت من حيث المنشأ قد شكلت جزءا من الأحزاب والحركات القومية العربية في بداية ظهورها في النصف الأخير من الخمسينات ومنها التجمع القومي والاتحاد القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.. وإن كان واقع نشوء هذه الأحزاب والتجمعات قد ارتبط بفترة النهوض القومي في العالم العربي على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وردة الفعل المباشرة لقوى التحرر العربي في إقامة المحاولة الأولى لقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا واليمن شمالا إلا أن هذا الحدث القومي البارز بالقدر الذي أثر على تنامي الوعي القومي وبالرغم ذاته عزز قدرة الحركة التحرر الوطني اليمنية على الانتقال من حالة العفوية إلى حالة التنظيم الثوري الواعي في إعادة تنظيم طاقات الجماهير الشعبية في اليمن ضمن هذه التنظيمات السرية التي أوجدتها الأحزاب والحركات القومية التي ارتقت بواسطة العمل السياسي إلى مستوى التنظيم الثوري ونتيجة لارتقاء العمل السياسي فقد اتخذت أحزاب البرجوازية الصغيرة من الحركة العمالية والنقابية وقطاع الطرق والطلاب مجالات لبناء تنظيماتها السرية والإسهام والمشاركة في النقابات.. ورغم حداثة هذه التنظيمات الثورية ذات المنشأ القومي والبرجوازي الصغير، إلا أنها وجدت نفسها في منافسة شديدة مع بعضها في التأثير على الحركة العمالية والنقابية من جهة ومع الأحزاب الأخرى العلنية التي سمح لها من قبل السلطات الاستعمارية بممارسة العمل السياسي للتعبير عن الديمقراطية الزائفة التي خلقها الاستعمار بعد فرض اتحاد حكومة الجنوب العربي عام 1959م.. وقد سمحت السلطات الاستعمارية بحرية الأحزاب وظهرت أحزاب جديدة موالية ومعارضة للسياسة البريطانية ومن الأحزاب الموالية الحزب الوطني الاتحادي الذي تزعم ضم عدن إلى الاتحاد، كما ظهرت أحزاب الديمقراطية الجديدة حزب الشعب الاشتراكي وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وأحزاب أخرى صغيرة.

وفي ظل هذا التعدد لاحزاب البرجوازية الصغيرة مثل المؤتمر العمالي الوجه العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب واتحاد قيادة المؤتمر العمالي إلا أن النضالات السياسية والعمالية أصبحت في الطليعة والحركة للاحداث في تلك الفترة وقد قام المؤتمر بدور المحرض والمبادر في الدعوة للإضرابات والمظاهرات السياسية وقد مثلت الاضرابات حينذاك ضغطا سياسيا قويا لمقاومة السياسة الاستعمارية كما مثلت الإضرابات العامة احد مظاهر الكفاح السياسي السلمي في الخمسينات وفي بداية الستينات وكان أبرزها(1).

1- الإضراب العام في 24 أغسطس 1958م احتجاجاً على الهجرة الأجنبية وغلاء المعيشة والبطالة.

2- الإضراب العام في 19 نوفمبر عام 1960م احتجاجاً على إلغاء صحيفة العمال.

3- الإضراب العام في 21 مارس عام 1960م بتأييد وإضراب عمال المصافي (شركة الزيت البريطانية).

4- الإضراب العام في 5 أغسطس عام 1961م احتجاجاً على القانون الصناعي الذي تعرض للتوقيف والتحكيم الاجباري.

من خلال الثقل السياسي الذي مثلته الحركة العمالية والنقابية منذ بداية ظهورها يتضح جليا بأنها قد مثلت فصيلا متقدماً في الحركة الثورية والتحررية اليمنية ورغم التيارات والاتجاهات التي تجاذبتها إلا أنها كانت في كل منعطف وحدث تفرز الاتجاهات السياسية للأحزاب التقليدية وتكتسب حركتها المتدفقة أفكاراً جديدة ذات مضامين تواكب حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العالمية وتلاحظ بجلاء هذه التأثيرات بشعارات المؤتمر العمالي (وحدة، حرية، اشتراكية) وهي ان كانت لبعض الأحزاب القومية تأثير كبير فيها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن التيار القومي العفوي كان هو السائد والذي خلقته ظروف الثورة العربية وبفعل تأثيرات القيادة الناصرية وما مثلت من حالة نهوض ضد الاحلاف العسكرية والقواعد الاجنبية في العالم العربي ودعم ثورة مصر للعديد من الحركات ودعم نضال عمال عدن للتحرر من الاستعمار، ولكن الطبيعة المزدوجة لقيادة المؤتمر العمالي قد جعلت هذه القيادة تظهر حقيقتها في طرح قضية الحركة النقابية والوطنية على المستوى العربي والدولي، وتجلى خطها الإصلاحي الليبرالي فقد عملت هذه القيادات في المجال الخارجي على الانضمام إلى الاتحاد الحر الدولي للنقابات (بروكسي) كما عملت على خلق اتصال بحزب العمال البريطبي وأدت لوصول النائبين البريطانيين إلى عدن بدعوة من قيادة المؤتمر في 17 يونيو 62م.

وقد أبديا النصح لقيادة المؤتمر العمالي أن ذكّاك بضرورة انبثاق حزب سياسي من المؤتمر العمالي يكون ممثلاً سياسيا للمؤتمر العمالي يمثله في أية محادثات سياسية رسمية مع السلطات البريطانية ومن وجهة نظر النائبين البريطانيين فإن المؤتمر لا يحق له كونه تنظيماً نقابيا إجراء أي محادثات سياسية رسمية.. وقدما النصح لخوض نضال سياسي بقيادة حزب سياسي يمثّل المؤتمر العمالي وبناءً على هذا النصح الذي اقتنعت به قيادة المؤتمر العمالي، اجتمع مجلس المندوبين للمؤتمر العمالي وهو السلطة التشريعية في أوائل سبتمبر عام 1962م وأقر إعلان قيام حزب الشعب الاشتراكي كممثل للحركة العمالية والنقابية وكجناح سياسي للمؤتمر العمالي (2) وكان عبدالله الاصنج أمين عام المؤتمر العمالي حينذاك قد انتخب رئيسا للحزب من جانب المؤتمر العمالي إلى حزب الشعب الاشتراكي وأفسحت السلطات الاستعمارية المجال لقيام أحزاب تقليدية حرة لممارسة النشاط السياسي حيث وجدت إلى جانب رابطة الجنوب العربي أحزاب أخرى مثّل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة والمؤتمر الشعبي وهذه الأحزاب الثلاثة الأخيرة قامت بعد الانشقاق الذي حدث في الجبهة العدنية وأدى إلى انبثاق حزب الشعب الاشتراكي الذي تمثله من أهداف تتفق ومصالح الاستعمار.

وكان طبيعيا أن يجد حزب الشعب الاشتراكي تجاوباً شعبياً نتيجة ما يرفعه من شعارات كانت تمثّل حالة متقدمة بالنسبة لبقية الأحزاب، ولانه انبثق عن المؤتمر العمالي، ولقد اعدّ حزب الشعب الاشتراكي وأيده في ذلك المؤتمر العمالي إلى قيام اضراب عام في البلاد والزحف على المجلس التشريعي يوم 24 سبتمبر احتجاجا على ضم عدن إلى "الاتحاد الفيدرالي المزيف" والذي فرضه الاستعمار في بداية 1959م.. وقد سمحت السلطات بحرية الأحزاب وظهرت أحزاب جديدة موالية ومعارضة للسياسة البريطانية ومن الأحزاب الموالية الحزب الوطني الاتحادي الذي تزعم ضم عدن إلى الاتحاد، كما ظهرت أحزاب الديمقراطية الجديدة حزب الشعب الاشتراكي وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وأحزاب أخرى صغيرة.

وفي ظل هذا التعدد لاحزاب البرجوازية الصغيرة مثل المؤتمر العمالي الوجه العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب واتحاد قيادة المؤتمر العمالي إلا أن النضالات السياسية والعمالية أصبحت في الطليعة والحركة للاحداث في تلك الفترة وقد قام المؤتمر بدور المحرض والمبادر في الدعوة للإضرابات والمظاهرات السياسية وقد مثلت الاضرابات حينذاك ضغطا سياسيا قويا لمقاومة السياسة الاستعمارية كما مثلت الإضرابات العامة احد مظاهر الكفاح السياسي السلمي في الخمسينات وفي بداية الستينات وكان أبرزها(1).

1- الإضراب العام في 24 أغسطس 1958م احتجاجاً على الهجرة الأجنبية وغلاء المعيشة والبطالة.

2- الإضراب العام في 19 نوفمبر عام 1960م احتجاجاً على إلغاء صحيفة العمال.

3- الإضراب العام في 21 مارس عام 1960م بتأييد وإضراب عمال المصافي (شركة الزيت البريطانية).

4- الإضراب العام في 5 أغسطس عام 1961م احتجاجاً على القانون الصناعي الذي تعرض للتوقيف والتحكيم الاجباري.

من خلال الثقل السياسي الذي مثلته الحركة العمالية والنقابية منذ بداية ظهورها يتضح جليا بأنها قد مثلت فصيلا متقدماً في الحركة الثورية والتحررية اليمنية ورغم التيارات والاتجاهات التي تجاذبتها إلا أنها كانت في كل منعطف وحدث تفرز الاتجاهات السياسية للأحزاب التقليدية وتكتسب حركتها المتدفقة أفكاراً جديدة ذات مضامين تواكب حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العالمية وتلاحظ بجلاء هذه التأثيرات بشعارات المؤتمر العمالي (وحدة، حرية، اشتراكية) وهي ان كانت لبعض الأحزاب القومية تأثير كبير فيها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن التيار القومي العفوي كان هو السائد والذي خلقته ظروف الثورة العربية وبفعل تأثيرات القيادة الناصرية وما مثلت من حالة نهوض ضد الاحلاف العسكرية والقواعد الاجنبية في العالم العربي ودعم ثورة مصر للعديد من الحركات ودعم نضال عمال عدن للتحرر من الاستعمار، ولكن الطبيعة المزدوجة لقيادة المؤتمر العمالي قد جعلت هذه القيادة تظهر حقيقتها في طرح قضية الحركة النقابية والوطنية على المستوى العربي والدولي، وتجلى خطها الإصلاحي الليبرالي فقد عملت هذه القيادات في المجال الخارجي على الانضمام إلى الاتحاد الحر الدولي للنقابات (بروكسي) كما عملت على خلق اتصال بحزب العمال البريطبي وأدت لوصول النائبين البريطانيين إلى عدن بدعوة من قيادة المؤتمر في 17 يونيو 62م.

وقد أبديا النصح لقيادة المؤتمر العمالي أن ذكّاك بضرورة انبثاق حزب سياسي من المؤتمر العمالي يكون ممثلاً سياسيا للمؤتمر العمالي يمثله في أية محادثات سياسية رسمية مع السلطات البريطانية في حركة التحرر الوطني كان على قيادة حزب الشعب الاشتراكي أن تلتقط الشعارات الكفيلة لاستقطاب الجماهير ولكن على الرغم من رفعها لتلك الشعارات فانها كانت لا تخفي جوهرها الرجعي والانتهازي، وذلك من خلال مواقفها المعادية للقوى الثورية والوطنية والتقدمية وبالدرجة الرئيسية لفصائل الحركة الثورية العالمية حيث نهج حزب الشعب الاشتراكي طريق معاداة الشيوعية وجندوا كل إمكانياتهم وصحافتهم للهجوم على الشيوعية.

وفي احايين كثيرة فإن القيادة النقابية الانتهازية في المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي رفعت مهمة مكافحة الشيوعية إلى المرتبة الأساسية، متجاهلة أهمية النضال ضد الاحتلال البريطاني والنظام السلاطيني الإقطاعي، وبلغ الأمر بقيادة المؤتمر العمالي اتهام الحكم الإمامي في الشمال بالتواطؤ مع الشيوعية وشنت هجوما إعلاميا كبيراً على الإمامة التي تسمح كما اعتقد النقابيون الانتهازيون للتغلغل الشيوعي في اليمن، فالتغلغل الامبريالي الأمريكي الفعلي لم يذكر أبدا وذلك يدل على الشعار الناجم من مركز معاداة الشيوعية حيث جاء في احد الكتيبات الصادرة عن حزب الشعب الاشتراكي مايلي: يحاولون يخدعونا بإنهم يتمسكون بسياسة عريضة ويلتزمون موقف الحياد، في الوقت الذي يسعدون فيه للنشاط الشيوعي والاستعماري بالتوسع والازدياد.. "دونما رقيب"، وهكذا فإن قيادة حزب الشعب الاشتراكي بدلا من تنفيذ واجبها الوطني في توجيه انظار الشعب إلى الخطر الحقيقي الذي يهدد البلاد شمالا وجنوبا.. خطر الاستعمار الامبريالي البريطاني في الجنوب، وتغلغل الامبريالية الأمريكية في الشمال فإنها حاولت الهاء الطبقة العاملة وجماهير الشعب بخطر وهمي مزعوم لا وجود واطلاق النيران على المتظاهرين واستشهد وجرح من جراء ذلك عدد كبير من العمال والطلبة والموظفين، وكانت قيادة حزب الشعب في ذلك اليوم الخائد قابعة في منازلها منتظرة انتهاء أحداث ذلك اليوم الدامي الذي كان الغرض الرئيسي منه إظهار ثقل حزب الشعب الاشتراكي باعتباره حزبا عماليا وجماهيريا.

بعد قيام حزب الشعب الاشتراكي في يوليو 1962م فان قيادة المؤتمر العمالي التي أصبحت بعضها في قيادة الحزب واصلت السير على الطريق الإصلاحي نفسه ولم تتخلى عن الدعوة لعزل النقابات عن الحركة السياسية رغم وجود تأثير حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، واتحاد الشعب الديمقراطي، وهذه التنظيمات الاشتراكية كانت تناقض مع هذه الدعوة وفي حقيقة الأمر أن قيادة المؤتمر وهذه التنظيمات كانت بالأساس تعارض ارتباط الطبقة العاملة وحركتها النقابية بالأحزاب والتنظيمات الوطنية والثورية والتقدمية التي تتخذ نهجا سياسيا معارضا للسياسة البريطانية ولمصالحها الطبقية والسياسية. وهي لذلك قد عملت على تكوين حزب سياسي إصلاحي تكون على رأسه لكي تحافظ على بقاء الحركة العمالية تحت تأثيرها ونفوذها السياسي والايديولوجي، يشير التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الثاني لاتحاد الشعب الديمقراطي إلى ذلك قائلا: أما قادة المؤتمر العمالي الذين ظلوا حتى الآن يدعون رفض العمل السياسي الحزبي كتغطية لسياستهم القائمة على عزل الطبقة العاملة عن النضال الوطني والسياسي فقد استشعروا الخطر أكثر من غيرهم من قيام الاتحاد الشعبي الديمقراطي وخافوا من ازدياد نفوذ الماركسيين بين صفوف الطبقة العاملة فسارعوا على الفور إلى تكوين "الحزب الاشتراكي" واعتبروه الجناح السياسي للمؤتمر العمالي ووصفوه بالاشتراكية لتضليل الطبقة العاملة والحيلولة دون خروجه عن سيطرتهم أو الانجذاب نحو الاتحاد الشعبي الديمقراطي ولم يكن يجمع بين حزب الشعب الاشتراكي والاشتراكية أي جامع (3).

من الواضح جليا أن حزب الشعب الاشتراكي قد عمل بدهاء سياسي كبير على اخفاء حقيقة نهجه السياسي والايديولوجي الرجعي وراء دخان من الاضاليل والشعارات الوطنية والتقدمية التي أريد لها أن تكون مجرد ستار يخفي جوهره اليميني الإصلاحي وخطه السياسي المساوم مع الاستعمار ومن الطبيعي ألا يكشف قادة حزب الشعب الاشتراكي القناع عن حقيقة النهج الايديولوجي والسياسي الصريح والحقيقي للحزب حتى لا ينكشف أمره، ولذلك فإن حزب أشعب الاشتراكي أرتدى لباس غيره وظهر في بادئ الأمر بوجه غير وجهه الحقيقي حيث تدثر بالشعارات الوطنية والتوجه من أجل الخداع والتضليل وجذب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة إلى صفوفه وبالتالي الحد من نشاط التنظيمات والأحزاب الثورية والسياسية القائمة التي أخذت تتغلغل إلى داخل الحركة العمالية والنقابية ولم يكن من قبيل الصدفة أن يرفع الحزب الشعارات الثورية والتقدمية فالمرحلة كانت في الواقع مرحلة نهوض ثوري كبير إذ تنامى الوعي السياسي والوطني في صفوف الطبقة العاملة وجماهير الشعب قاطبة وتفاقمت التناقضات الطبقية والاجتماعية وارتفعت درجة الاستعداد الكفاحي في صفوف الجماهير الشعبية وصارت أكثر الشعارات جذبا هي شعارات الحرية والاستقلال الوطني، وغدت شعارات الاشتراكية قوة جذب لا تقاوم لكادحي العالم وذلك تحت تأثير الاشتراكية الواقعية ومن أجل مواكبة ومسايرة التطورات الجديدة في حركة التحرر الوطني كان على قيادة حزب الشعب الاشتراكي أن تلتقط الشعارات الكفيلة لاستقطاب الجماهير ولكن على الرغم من رفعها لتلك الشعارات فانها كانت لا تخفي جوهرها الرجعي والانتهازي، وذلك من خلال مواقفها المعادية للقوى الثورية والوطنية والتقدمية وبالدرجة الرئيسية لفصائل الحركة الثورية العالمية حيث نهج حزب الشعب الاشتراكي طريق معاداة الشيوعية وجندوا كل إمكانياتهم وصحافتهم للهجوم على الشيوعية.

وفي احايين كثيرة فإن القيادة النقابية الانتهازية في المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي رفعت مهمة مكافحة الشيوعية إلى المرتبة الأساسية، متجاهلة أهمية النضال ضد الاحتلال البريطاني والنظام السلاطيني الإقطاعي، وبلغ الأمر بقيادة المؤتمر العمالي اتهام الحكم الإمامي في الشمال بالتواطؤ مع الشيوعية وشنت هجوما إعلاميا كبيراً على الإمامة التي تسمح كما اعتقد النقابيون الانتهازيون للتغلغل الشيوعي في اليمن، فالتغلغل الامبريالي الأمريكي الفعلي لم يذكر أبدا وذلك يدل على الشعار الناجم من مركز معاداة الشيوعية حيث جاء في احد الكتيبات الصادرة عن حزب الشعب الاشتراكي مايلي: يحاولون يخدعونا بإنهم يتمسكون بسياسة عريضة ويلتزمون موقف الحياد، في الوقت الذي يسعدون فيه للنشاط الشيوعي والاستعماري بالتوسع والازدياد.. "دونما رقيب"، وهكذا فإن قيادة حزب الشعب الاشتراكي بدلا من تنفيذ واجبها الوطني في توجيه انظار الشعب إلى الخطر الحقيقي الذي يهدد البلاد شمالا وجنوبا.. خطر الاستعمار الامبريالي البريطاني في الجنوب، وتغلغل الامبريالية الأمريكية في الشمال فإنها حاولت الهاء الطبقة العاملة وجماهير الشعب بخطر وهمي مزعوم لا وجود له في الواقع كما أن مخاطر هذا النهج تكمن في إبعاد الطبقة العاملة اليمنية وجماهير الشعب الكادحة عن النضال الوطني التحرري من أجل الاستقلال الوطني وهذه الدعاية عادت بالنفع على المستعمرين وحدهم والحقت ضرراً بالغاً بقضايا النضال الوطني التحرري.

لقد جابه حزب الشعب الاشتراكي معام وطنية كبيرة في ظروف نشأته ومثلت الامتحان العسير للحزب من خلالها كان عليه أن يبرهن صدق توجهه الوطني المحدد نظرياً في وثائقه وبرامجه، فلم تمض إلا أشهر محدودة على تكوينه إلاّ وانفجرت ثورة 26 سبتمبر 62م ضد النظام الاقطاعي الإمامي في الشمال وكان لها اثرا عميقا على مجرى النضال الوطني التحرري للشعب اليمني في الجنوب حيث الحيت الحماس الوطني وصعدت الفترة الحكّامية للجماهير وعمقت التناقضات القومية والطبقية المتشابكة في الساحة واستعر النظام السلاطيني الإقطاعي في جهة وبين جماهير الشعب اليمني من جهة أخرى، أي أن الثورة بقيام النظام الوطني الجمهوري وفرّت شروطا لنجاح قيام الثورة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب.

لقد كان على حزب الشعب الاشتراكي بقيادته أن يقوم بدوره التعبوي لتصعيد النضالات الوطنية والعمالية والارتقاء بأشكال الكفاح الوطني إلى مستوى المهام المطروحة غير انه نتيجة للطابع الإصلاحي الذي تميز به الحزب وقد عاجزاً عن مواكبة التطورات الجديدة وتقديم الحلول الجذرية لقضايا النضال الوطني والطبقي بل وقف عائقا أمام تنامية وتطوره لبلوغ أرقى الأشكال النضالية حيث اكتفى بدرجة رئيسية على أشكال النضال السلمي وإضرابات ـ مظاهرات ـ توزيع منشورات ـ إصدار بيانات.. الخ، أي حصر النضال الوطني التحرري بالحدود المعقولة إلى هذا الحد أو ذاك من جانب السلطات الاستعمارية ولا تؤدي إلى حدوث ردود أفعال عنيفة من جانبها بل بالعكس تستفيد من ذلك للبرهان على المطالب الديمقراطية المزيفة لانظمة الحكم في العالم "الحر" ولاثبات أفضلية الاوضاع في الجنوب، والتي تسود فيها "ديمقراطية" مقارنة مع الاوضاع في الشمال في ظل النظام الملكي أو حتى بعد قيام الثورة في الشمال ليس هناك من شك أن أشكال النضال السلمية ذات فائدة من حيث تنامي الوعي السياسي والوطني وتحقيق بعض المطالب الاقتصادية الجزئية للطبقة العاملة ولكنها محدودة وهي لن تؤدي إلى تحقيق كافة المطالب الجذرية للطبقة العاملة وجماهير الشعب في التحرر والاستقلال ولا يعني ذلك الانتقاص من أهمية ودور أشكال النضال السلمية، ولكن الأخذ واختيار هذا الشكل أو ذاك من أشكال النضال هو رهن الظروف التاريخية الملموسة للبلد المعني ولذلك فان حصر النضال الوطني التحرري في شكل محدد لن يؤدي إلى تنازل بدون مقابل لسلطات الاستعمار يوفر لها إمكانية اخماد لهيب النضال الوطني التحرري بكل وحشية أو يطلق أيادي الغزاة المستعمرين للضرب بقوة حديدية أي شكل من أشكال المقاومة الجديدة للشعوب الواقعة تحت نير الاحتلال، فلقد بينت التجارب الواقعية للنضال الوطني التحرري لشعوب البلدان المتحررة والتجارب وهي أعظم برهان أن المحتلين هم أول من يلجأ إلى العنف الوحشي لضمان تخليد وتأييد سيطرتهم الاستعمارية في بلدان الغير. الأمر الذي يفرض على القوى الوطنية والتقدمية القيام بمهام المجابهة الحازمة واستخدام مختلف أشكال النضال الوطني حتى لا تترك الجماهير فريسة سهلة "لوحوش العالم" الحر.

وفي بلادنا فان ظروف المجابهة مع سلطات الاحتلال الاستعماري كانت تحتم على الثوريين اليمنيين وكل القوى الوطنية المخلصة تصعيد النضال الوطني التحرري واتخاذ كل أشكال النضال لإرغام المحتلين على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه كما أن الظروف الجديدة التي نشأت بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في الشمال قد كانت لا تتلاءم مع شكل النضال السلمي كشكل وحيد وطرحت بالحاح مهمة تطوير أساليب وطرق النضال الوطني بعد ان تبين عقم الطريق السلمي أمام تصلب وهمجية المستعمرين التي وصل بها الأمر الى حد تضييق الخناق وتقييد النضال السلمي من خلال قمع حركة الجماهير بالقوة واطلاق النار على التظاهرات السلمية واعتقال وتشريد الوطنيين والنقابيين وإصدار القوانين والتشريعات المقيدة للحريات النقابية والسياسية كقانون منع الإضراب في عام 1960م، وفي هذه الظروف فانه لا يمكن أبداً ولا يعقل الاعتماد على تقديم الرسائل والمذكرات وإجراء المباحثات والمشاورات مع ممثلي الدوائر الاستعمارية لتقرير مصير المنطقة ومطالبتها بتقديم الاستقلال لشعبنا على طبق من ذهب.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا ان ننفي اسهامات حزب الشعب الاشتراكي وغيرها من الأحزاب التقليدية ودورها في النضال السلمي المعادي للاستعمار والرجعية ولكن طبيعة الظروف والتغيرات الداخلية منها والخارجية ابرزت بالضرورة انتهاج أساليب ثورية جديدة بعد أن وصل أسلوب المعارضة السياسية للاستعمار والمطالبة بحق تقرير المصير إلى طريق مسدود.. وكان لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م أثرها في تغيير موازين القوى الداخلية والخارجية حيث مثّل الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية العربية اليمنية مرحلة نهوض وطني شامل وخلق المناخ الثوري للدفاع عن الثورة والاندفاع الطوعّي لدى الثوريين والتقدميين اليمنيين لحمل السلاح دفاعا عن النظام الجمهوري تحت شعار الجمهورية أو الموت.

أنه فقط عبر هذا الحدث التاريخي الهام استطاعت فصائل الحركة الثورية شمالاً وجنوبا ان تثبت قدرتها النضالية وترتقي إلى مهمات وطنية ثورية وتلتحم في معارك الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر، وعبر هذا الاندفاع الثوري ارتقى الوعي الوطني الثوري وانتقل الى مرحلة من النضال الجاد باعتماد مبدأ الكفاح المسلح طريقا وحيداً لطرد الاستعمار البريطاني، وفي ضوء هذا الظرف الملموس تشكلت قناعة ووعي الثوريين اليمنيين بضرورة تفجير ثورة 14 أكتوبر عام 1963م بقيادة الجبهة الوطنية رائدة الكفاح المسلح التي تم تشكيلها من فصائل العمل الثوري السرية وعلى رأسها حركة القوميين العرب.

لقد انطلقت أول شرارة لثورة الرابع عشر من أكتوبر عام 1963م من قمم جبال ردفان إيذانا لبدء العمل الثوري وإنذارا صريحاً للاستعمار بالرحيل عن أرض الوطن اليمني وأعقبت هذه الشرارة الأولى انتشار العمل المسلح وفتحت جبهات قتال في مناطق تواجد القوات البريطانية كما بدأت الجبهة القومية نشاطاتها العسكرية والسياسية لغزو مواقع جنود الاحتلال وقلب القاعدة البريطانية في عدن حيث تشكل جهاز الفدائيين كجهاز عسكري عالي التنظيم وجهاز سياسي انخرطت فيه طلائع ثورة 14 أكتوبر من العمال في الجهاز العسكري والسياسي وكذا المثقفون من الشباب والطلاب وقطاع المرأة وغزت هذه الطلائع الثورية المنظمة مختلف الهيئات والأوساط وبدرجة رئيسية الحركة النقابية لشرح أهداف الثورة المسلحة وتحرير البلاد من الاستعمار دون قيد أو شرط في ضوء الميثاق الوطني للجبهة القومية.

لقد أقر ميثاق الجبهة القومية في مؤتمرها الأول المنعقد في يونيو 1965م كوثيقة منهاجية للثورة الشعبية المسلحة وحدد بوضوح بأن الاشتراكية العلمية هي الدليل النظري للثورة، وحدد كذلك الأهداف في مرحلة التحرر الوطني والأهداف اللاحقة، وعبر هذا النهج الواضح للثورة استطعت الجبهة القومية استقطاب مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية إلى إطارها واستطاعت أيضاً أن توجد القواسم المشتركة لوحدة المهمات النضالية في سبيل تصفية الاضطهاد الكولونيالي، ومن الجانب الآخر تصفية الاضطهاد الطبقي الاجتماعي ولكن هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة التي شاركت في النضال ضد الاستعمار كانت تنهم بصورة متباينة الأهداف النهائية لهذا النضال لذلك فقد برزت الاختلافات وتجلت المواقف الانتهازية لمحاربة الثورة الشعبية المسلحة وتعرت مواقف الاحزاب التقليدية بما فيها حزب الشعب.. وكانت الجبهة القومية من خلال ميثاقها الوطني قد تجاوزت هذا المفهوم التقليدي للوحدة الوطنية وطرحت مفهوم ثوري لأساس الوطنية مع أسس وحدة القوى المنتجة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وبرجوازية صغيرة.

لقد واجهت قواعد الجبهة القومية والفئات والطبقات الشعبية مع الثورة الشعبية المسلحة الدمج القسري ومفاهيم الوحدة الوطنية المفروضة في إطار جبهة التحرير بنفور شديد، وقد عبرت مختلف القطاعات العاملة عن مواقفها وكانت الحركة النقابية ممثلة بالقيادة الثورية وجماهير العمال في إطار النقابات الست قد تصدت لمن يقف للدمج القسري بل وتصدت